وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون

إدارة جلسات المرافعة أمام القضاء الإداري في العراق

دراسة مقارنة

بحث تقدم به

الطالب

عمار عدنان طـه

الى مجلس معهد العلميّن للدراسات العليا، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير في القانون العام

بإشراف

الاستاذ الدكتور

علي احمد حسن اللهيبي

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة النساء: الآية ٥٨

تعهد أنجاز الطالب عمله البحثي

أتعهد بأن أنجاز هذه الرسالة الموسومة " **إدارة جلسات المرافعة أمام القضاء الإداري في العراق دراسة مقارنة**" قد تَم بجهدي وادراكاً مني للمسؤولية القانونية، أصرح بموجب هذا انني كتبت هذه الرسالة بنفسي وأن جميع محتويات الرسالة قد تم الحصول عليها بالوسائل المشروعة.

التوقيع:

عمار عدنان طــه

عنوان الرسالة: إدارة جلسات المرافعة أمام القضاء الإداري في العراق دراسة مقارنة

مجال الدراسة:

التاريخ:

اقرار المشرف العلمي

أقر بأن هذه (الرسالة) الموسومة بـ " **إدارة جلسات المرافعة أمام القضاء الإداري في العراق دراسة مقارنة**" التي قدمها الطالب " عمار عدنان طه " قد جرى تحت اشرافي في معهد العلمين، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص..... وبناءاً على ذلك ارشحه للمناقشة.

التوقيع:

اسم المشرف:

اللقب العلمي:

التاريخ:

توصية رئيس القسم

بناءاً على ترشيح السيد المشرف العلمي وتقرير الخبيرين العلميين أرشح الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم واللقب العلمي:

رئيس قسم.....

التاريخ:

شهادة الخبير اللغوي

اطلعت على الرسالة الموسومة بـ **" إدارة جلسات المرافعة أمام القضاء الإداري في العراق دراسة مقارنة"** وقد قومتّها لغوياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

اسم الخبير اللغوي:

اللقب العلمي:

القسم العلمي:

الكلية:

الجامعة:

التاريخ:

شهادة الخبير العلمي الأول

أطلعت على رسالة الماجستير الموسومة بـ " **إدارة جلسات المرافعة أمام القضاء الإداري في العراق دراسة مقارنة"** وقومتها علمياً بالتقارير المرفقة فوجدتها مؤهلة للتقديم للمناقشة.

التوقيع:

إسم الخبير العلمي الأول:

اللقب العلمي

الكلية:

التاريخ: / / ٢٠٢٢م

الجامعة:

شهادة الخبير العلمي الثاني

أطلعت على رسالة الماجستير الموسومة بـ " **إدارة جلسات المرافعة أمام القضاء الإداري في العراق دراسة مقارنة"** وقومتها علمياً بالتقارير المرفقة فوجدتها مؤهلة للتقديم للمناقشة.

التوقيع:

إسم الخبير العلمي الثاني:

اللقب العلمي

الكلية:

التاريخ: / / ٢٠٢٢م

الجامعة:

أقرار أعضاء لجنة المناقشة

استنادا الى محضر مجلس كلية القانون المرقم ب..... والمنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/../.. بشأن تشكيل لجنة مناقشة رسالة الماجستير الموسومة بـ (**إدارة جلسات المرافعة أمام القضاء الإداري في العراق دراسة مقارنة**) للطالب عمار عدنان طه نقر نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها باننا قد أطلعنا على الرسالة وناقشنا الطالب بمحتواها وبما له علاقة بها بتاريخ: / /٢٠٢٢ ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير بتخصص..... بتقدير.....

التوقيع:

الإسم:

اللقب العلمي:

الصفة: عضوا

الكلية:

الجامعة:

التأريخ: / /٢٠٢٢

التوقيع:

الإسم:

اللقب العلمي:

الصفة: عضوا

الكلية:

الجامعة:

التأريخ: / /٢٠٢٢

التوقيع:

الاسم:

اللقب العلمي:

الصفة: عضوا ومشرفا

الكلية:

الجامعة:

التأريخ: / /٢٠٢٢

التوقيع:

الاسم:

اللقب العلمي:

الصفة: رئيساً

الكلية:

الجامعة:

التأريخ: / /٢٠٢٢

مصادقة مجلس معهد العلمين / جامعة الكوفة في جلسته ( ) بتاريخ: / /٢٠٢٢

على إقرار لجنة المناقشة

التوقيع:

الاسم:

اللقب العلمي:

الكلية:

الجامعة:

التأريخ: / /٢٠٢٢

الإهـــداء

إلى النبي محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين... معلم البشرية الأول

إلى رمز التضحية والفداء، عظيم الجودِ...أبا الفضل بالنذرِ وفاءاً

إلى شهداء العراق الأبرار... أكراماً

إلى من كانت دعواتها رفيقتي إلى رفيقة الدرب... زوجتي مودة ورحمة

إلى نور العيون ونبض الفؤاد أحبائي... أولادي (سجاد و عبد الرحيم و أبراهيم وأية) ...

لتتبعوا احسنه وتلتمسوا طريق العلم نوراً ونبراساً

أهدي عملي المتواضع هذا.....

عمار

شكر وإمتنان

الحمدُ للهِ حمداً تعالى كثيراً مباركاً ملئ السماوات والأرض على ما أكرمني به من اتمام هذه الرسالة التي أرجوا ان تنال رضاه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق نبينا الكريم محمد (صل الله عليه وسلم) وعلى أهل بيته الأطهار وأصحابهِ الغر الميامين...

في البداية وقبل ان أبدأ بتقديم رسالتي إلى المناقشة، لابُد من ان أتوجه بكل احترام وامتنان إلى السيد المشرف الأستاذ الدكتور (**علي احمد حسن اللهيبي**) الذي كان له الفضل الكبير في اغنائي بالمعلومات العلمية والمتابعة المستمرة وما قدمه من جهد، ومنحني الكثير من وقتهِ وبفضلهِ هذا تم اخراج الرسالة بالشكل الذي هي عليهِ الآن، أدعو الباري عز وجل أن يمن عليه بوافر الصحة والعافية.

كما أقدِّم كل الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل ممن سيُناقش وما سيُبدونه من ملحوظات.

ولا بد من تقديم الشكر والتقدير الى اساتذتي عميد معهد العلمين الاستاذ الدكتور (**زيد عدنان العكيلي**) ورئيس قسم القانون (**الدكتور صعب ناجي عبد الله**) و أساتذتي الأعزاء في قسم القانون العام على دعمهم المعنوي المتواصل .

كما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى السيد عميد كلية الشرطة المحترم **اللواء صباح حوشي محمد** لما كان له الدور المتميز في متبعتي في فترة تفرغي الدراسي .

كما أقدم فائق شكري إلى عائلتي الكريمة المجاهدين معي والذين كانوا لي خير سند وعون في اكمال مشروعي الدراسي، وإلى (والدتي) التي بفضل دعائها أنجزت هذهِ المرحلة أطال الله بعمرها، وشكري وأمتناني لكل من تابعني وسأل عني وقدم لي المساعدة العلمية، تقديري واعتزازي لكل من فاتني أن أذكر أسمهُ أدعو الله لهم جميعاً بالتوفيق والصلاح....

عمار

المستخلص

ان موضوع إدارة جلسات المرافعة أمام القضاء الإداري يعد في غاية الأهمية في العراق إذ يستند هذا الموضوع في القضاء عموماً على عناصر تتمثل بالاختصاص الوظيفي والنوعي والمكاني، وتهتم بتحديد المنازعات التي تدخل في ولاية كل محكمة، كما تفترض تعدد المحاكم داخل النظام القضائي؛ لتبسيط اجراءات التقاضي وتلبية متطلبات العدالة أمام محاكم القضاء الإداري فيشترط توافر بعض الشروط الشكلية التي نص عليها المشرّع مثل توافر الأهلية اي قدره الشخص على التعامل مع حقوقه وواجباته كذلك توافر الصفة اي ان يكون الشخص صاحب الحق او نائب عنه كذلك يجب توافر المصلحة في اقامه الدعوى اي المنفعة التي يحصل عليها من جراء رفع الدعوى، نجد ان القضاء الإداري في العراق بعد ان تبنى المشرّع العراقي القضاء المزدوج في التعديل الثاني لقانون مجلس الدولة العراقي رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل جاء التعديل الخامس ليحدث تطوراً مهماً في قواعد الاختصاص القضائي.

فتبرز أهمية هذه الدراسة من إذ ان لما لهذا النوع من الدعاوى من اهميه في جميع جوانب الحياه ولاسيما جانب الوظيفة العامة لارتباط هذا النوع من الدعاوى بالموظف العام والمرافق العامة، إذ ان هذه الدراسة تساهم في إعطاء معالجات موضوعية ومقترحات تطوير كفاءة التنظيم الإداري من خلال ابراز مهمة ودور القاضي الإداري الإيجابية في حل المنازعات المعروضة أمامه وتكمن إشكالية دراستنا هذه أن صلاحيات القاضي الإداري تكون محدودة في حال حدوث فعل يشكل مخالفة فعليه أو جريمة ناتجة من أحد أطراف الدعوى فالقاضي الإداري لا يملك سلطه التحقيق الإداري الا فيما يخص بالعقوبات الانضباطية فباستطاعته الرجوع إلى القواعد الإجرائية المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية، فتفترض هذه الدراسة بالاستناد على قانون المرافعات المدنية بأن تسير جلسة المرافعة أمام محاكم القضاء الإداري على النحو الذي وضعه قانون المرافعات المدنية لما لها من أهمية بتنظيم القضاء في الدولة، وتهدف هذه الدراسة الى ابراز دور القاضي الإداري أثناء النظر في الدعوى في تكريس دعائم دولة القانون، وحماية حقوق الأفراد وبيان أهم المعوقات التي تواجهه اثناء الجلسة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي للاستفادة من هذا الموضوع وتشعب مواضيعه ولغرض الوصول الى كافة تفاصيل الدراسة بالصورة التحليلية المعتمدة في القانون العراقي في ضبط جلسات المرافعة وذلك للبحث عن ثغرات الموضوع في التشريع العراقي ومحاوله معالجته.

المحتويات

الموضوع	ص
المقدمة	١
أولاً: فكرة موضوع الدراسة:	١
ثانياً: اهميه الموضوع:	٢
ثالثاً: أشكالية موضوع الدراسة:	٣
رابعاً: فرضيه الدراسة:	٣
خامساً: هدف الدراسة:	٣
سادساً: منهجيه الدراسة:	٤
سابعاً: هيكليه الدراسة:	٤
المبحث التمهيدي: التعريف بمحاكم القضاء الإداري في العراق والمرافعة أمامها.	١
المطلب الأول: التعريف بمحاكم القضاء الإداري في العراق.	٥
الفرع الأول: محاكم القضاء الإداري	٥
الفرع الثاني: محاكم قضاء الموظفين	٩
المطلب الثاني: التعريف بالمرافعة	١١
الفرع الأول: ماهية بالمرافعة	١٢
الفرع الثاني: أهمية المرافعة	١٥
الفصل الأول: الشروط الشكلية للدعوى الإدارية	١٩
المبحث الأول: توافر الأهلية القانونية والصفة في أطراف الدعوى	١٩
المطلب الأول: المقصود بالأهلية القانونية وتوافرها لدى أطراف الدعوى	٢٠
الفرع الأول: المقصود بالأهلية القانونية	٢١
الفرع الثاني: توافر الأهلية القانونية في المدعي والمدعى عليه	٢٥
المطلب الثاني: المقصود بالصفة وتوافرها في اطراف الدعوى	٢٨

الفرع الأول: المقصود بالصفة	٢٩
الفرع الثاني: توافر الصفة في أطراف الدعوى	٣٢
المبحث الثاني: توافر المصلحة لدى المدعي	٣٤
المطلب الأول: المقصود بالمصلحة وتوافرها لدى المدعي	٣٤
الفرع الأول: المقصود بالمصلحة	٣٥
الفرع الثاني: توافر المصلحة عند المدعي	٣٦
المطلب الثاني: شروط المصلحة	٣٦
الفرع الأول: أن تكون المصلحة محققة	٣٦
الفرع الثاني: أن تكون المصلحة شخصية ومباشرة.	٣٩
الفصل الثاني: الشروط الموضوعية للدعوى الإدارية	٤١
المبحث الأول: الإثبات أمام محاكم القضاء الإداري وأهميته	٤١
المطلب الأول: المقصود بالإثبات وأهميته	٤٢
الفرع الأول: المقصود بالإثبات	٤٢
الفرع الثاني: أهمية الإثبات	٤٥
المطلب الثاني: القاعدة العامة في من يتحمل عبء الإثبات	٥٠
الفرع الأول: تكليف المحكمة المدعي بالإثبات	٦٥
الفرع الثاني: تكليف المحكمة المدعي عليه بالإثبات	٦٦
المبحث الثاني: أدوات الإثبات أمام محاكم القضاء الإداري	٦٨
المطلب الأول: الإثبات بالكتابة أمام محاكم القضاء الإداري	٧٠
الفرع الأول: الإثبات بالكتابة فقط	٧٠
الفرع الثاني: الإثبات بالكتابة وغيرها من أدوات الإثبات	٧١
المطلب الثاني: الإثبات بالقرائن والبينة الشخصية	٧٣
الفرع الأول: الإثبات بالقرائن القضائية	٧٤

الفرع الثاني: الإثبات بالبينة الشخصية.	٧٨
الفصل الثالث: سلطة القاضي في الدعوى الإدارية	٨٥
المبحث الأول: وقف تنفيذ الأمر الإداري	٨٥
المطلب الأول: المقصود بوقف تنفيذ القرار الإداري وشروطه	٨٦
الفرع الأول: المقصود بوقف تنفيذ القرار الإداري	٨٦
الفرع الثاني: شروط وقف تنفيذ القرار الإداري	٨٧
المطلب الثاني: التظلم من الأمر الولائي الصادر بوقف تنفيذ القرار الإداري والطعن فيه	٩٤
الفرع الأول: التظلم من الأمر ألولائي	٩٦
الفرع الثاني: الطعن بالأمر ألولائي	٩٩
المبحث الثاني: وقف المرافعة وختامها	١٠٢
المطلب الأول: وقف المرافعة	١٠٤
الفرع الأول: المقصود بوقف المرافعة وتمييزها مما يشتبه بها	١١٣
الفرع الثاني: شروط وقف المرافعة والآثار المترتبة عليه	١٣٤
المطلب الثاني: ختام المرافعة	١٣٤
الفرع الأول: المقصود بختام المرافعة	١٣٥
الفرع الثاني: الآثار القانونية المترتبة على ختام المرافعة	١٣٦
الخاتمة	١٣٩
المصادر والمراجع	١٤١